

في دولة العسكر : 60 ألف سجين سياسي مقابل 49 ألف جنائي



الثلاثاء 6 سبتمبر 2016 08:09 م

كشف تقرير حقوقي موسع أن عدد السجناء السياسيين في السجون، التي اضيف لها 16 سجنًا جديدًا منذ انقلاب السيسي، تجاوز عدد السجناء الجنائيين لأول مرة، ما يشير لتغليب الأمن السياسي لنظام الانقلاب على الجنائي، ويفسر انتشار الجرائم

وأظهرت الإحصاءات والأرقام التي أوردها تقرير "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" الذي رصد التوسع في الاعتقالات وإنشاء السجون المصرية، ارتفاع عدد المسجونين في السجون (قاربة 62 سجنًا) غير مراكز الاحتجاز غير القانونية إلى 109 آلاف مسجون منهم 60 ألف مسجون سياسي

وأشار التقرير إلى أن "التوسع الهائل في بناء السجون لم يكن بالضرورة بسبب الزيادة السكانية، بل لتنامي القضايا السياسية وقمع المعارضين وأن زيادة عدد السجون هو رسالة مفادها توافر أماكن خلف الأسوار للمنتقدين والمعارضين للنظام الحالي

التقرير أشار أيضًا إلى أنه رغم الأزمة الاقتصادية في مصر، فإن الدولة لم تدخر جهدًا في بناء (19 سجنًا جديدًا) لتتسع لهذه الأعداد الهائلة، وأن بعضها أصبح من الأضخم في مصر، مثل سجنى جمصة والمنيا، الذي يتسع كل منها لنحو 15 ألف سجين ومحتجز

تقرير "الشبكة العربية" الجديد عن السجون وأماكن الاحتجاز في مصر، صدر اليوم الإثنين تحت عنوان "هناك متسع للجميع" سجون مصر قبل وبعد ثورة يناير، يضم إحصائيات تنشر لأول مرة، مثل عدد وأماء السجون المصرية قبل ثورة يناير، وأسماء وقرارات إنشاء 19 سجنًا جديدًا في مصر بعد الثورة، فضلًا عن أعداد السجناء في مصر والتي تقدر الشبكة العربية أعدادهم بنحو 106 ألف سجين، بينهم 60 ألف سجين سياسي

كما يتناول التقرير تعريف بأهم السجون الرئيسية في مصر قبل ثورة يناير وأماكنها وأسمائها، والسجون المركزية المنتشرة بمحافظة مصر، والسجون وأماكن الاحتجاز غير القانونية التي تستخدمها قوات الأمن، وقائمة بأهم المخالفات القانونية الواضحة التي تتم يوميًا سواء لمواد الدستور أو القوانين المنظمة لعمل السجون وذلك عبر جداول تتناول النص القانوني والمخالفة التي تتم له

وتضمن تقرير "الشبكة العربية" قائمة تضم أشهر أسماء المعسكرات التي استمعت الشبكة العربية لشهادة عن استخدامها، وكذلك السجون النسائية القديمة والجديدة والتي بلغت نحو 13 سجنًا، بعد أن كانت 9 سجون حتى ثورة يناير 2011.

16 سجنًا بعهد السيسي

ورصد التقرير أن عدد السجون قبل ثورة يناير 2011، بلغ 43 سجنًا رئيسيًا، بالإضافة إلى 122 سجنًا مركزيًا، و320 قسماً ومركز شرطة، كانت تستخدم كأماكن للاحتجاز أيضًا بقرار من وزير الداخلية

وأنه أضيف إلى السجون في مصر 19 سجنًا جديدًا صدرت قرارات بإنشائها وافتتح بعضها بالفعل بعد ثورة 25 يناير، منها 16 سجنًا جديدًا في الفترة بين منتصف 2013 و2016 من إجمالي السجون الجديدة

وأشار التقرير إلى أن السجون التسعة عشر التي تم بناؤها بعد ثورة يناير، كانت بواقع سجن واحد خلال حكم المجلس العسكري، وسجنين في فترة حكم الرئيس محمد مرسى، و16 سجنًا في فترة عدلي منصور والحالي، السيسي (16 سجنًا) من إجمالي 19 سجنًا

وقد اعتمدت الشبكة العربية في توثيقها لعدد السجون الجديدة على الجريدة الرسمية وقرارات إنشاء السجون، نظرًا لتغيب المعلومات

التي لم تنشرها وزارة الداخلية، وكذلك لعدم دقة الأخبار المنشورة صحفياً، حيث تكرر نشر خبر انشاء سجن جديد في مركز الصالحية بالشرقية مرتين على سبيل المثال، من دون وجود أثر لأي قرار متعلق به في الجريدة الرسمية

أماكن الاحتجاز غير القانونية

ورصد التقرير كذلك قائمة أماكن الاحتجاز غير القانونية، التي لم يصدر بها قرار من وزير الداخلية ولا يجوز أن يتم احتجاز مواطنين بها، ومن بينها تسعة معسكرات للأمن المركزي، خمسة منهم في القاهرة، بالإضافة إلى مقر جهاز الأمن الوطني وسجن العازولي العسكري بالإسماعيلية

كما رصد التقرير 12 انتهاكاً يتعرض لها السجناء والمحبوسين في السجون، حدد مسؤولية النيابة العامة عن اثنين منها ومسؤولية وزارة الداخلية عن تسعة منها، ومسؤولية الجهتين مشتركيتين عن واحدة، بحسب التقرير تبدأ الانتهاكات بـ "لحظة القبض أو الاحتجاز".

وتمتد إلى "التحقيق بدون محام"، ثم "الحبس الاحتياطي المطول بالمخالفة للقانون"، و"الاحتجاز في أماكن غير قانونية، وغير لائقة صحياً"، و"إيداع المحبوس احتياطياً بسجن مخالف"، و"الحرمان من الاتصال التليفوني للسجين"، و"الحبس الانفرادي دون عقوبة، او لمدد أطول من القانون"، و"الحرمان من تأييث الزنزانة أو التمييز بين السجناء"، و"الحرمان من الرعاية الصحية"، و"عدم توقيع عقوبة على الموظف الذي يحتجز شخصاً في مكان غير قانوني"، و"عدم منح مدة الزيارة القانونية"، وأخيراً "احتجاز أطفال مع البالغين".